

## المحور الثاني: تحليل السياسات المالية والنقدية.

### مقدمة.

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الوسائل والادوات والإجراءات المستخدمة من طرف الحكومة لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكبرى والمتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي، الرفع من معدلات التشغيل (تقليص البطالة)، استقرار المستوى العام للأسعار (تقليص معدلات التضخم)، تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات واستقرار العملة الوطنية)، تُعرف هذه الاهداف الاربعة بالمربع السحري لكالدور (KALDOR).

ويمكن التمييز بين عدة أنواعٍ للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، فهناك سياسة اقتصادية ظرفية، وسياسة اقتصادية هيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، ولعلاج الانحرافات التي تعترض تطبيقها نتيجة لظروف معينة، حيث تعتمد الدولة في ذلك على سياستين ظرفيتين هما: السياسة المالية والسياسة النقدية. بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

### أولاً: مفهوم السياسة المالية:

تعبّر السياسة المالية عن مجموعة التشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لعلاج المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وللتأثير في العرض والطلب الكليين، بحيث يؤدي ذلك لزيادة معدلات نمو الناتج الوطني من خلال استخدام الأدوات المالية المتمثلة في الإيرادات العامة (الضريبة) والنفقات العامة (الإنفاق الحكومي). وتقسّم السياسة المالية إلى نوعين:

1. **سياسة مالية توسعية.** تتبع الدولة هذه السياسة عندما يمر الاقتصاد بحالة انكماش أو ركود (بطالة مرتفعة)، أي أن العرض أكبر من الطلب، فتسعى الدولة من خلال الأدوات المالية إحداث توسع في النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز جانب الطلب، فتقوم بزيادة الانفاق الحكومي (مشاريع تنموية، زيادة الأجور، زيادة التحويلات الاجتماعية واعانات للمنتجين...) وتقليص معدلات الضريبة (لزيادة القدرة الشرائية).

2. **سياسة مالية انكماشية:** تسعى الدولة من خلال هذه السياسة إحداث انكماش في جانب الطلب الكلي، لان هذا الأخير أكبر من العرض الكلي: أي أن الاقتصاد يمر بفترة تضخم، لامتناس حجم الطلب الفائض ترفع الدولة مستويات الضريبة وتقلص من الانفاق الحكومي.

### ثانياً: مفهوم السياسة النقدية:

يمكن القول أن السياسة النقدية تعبر عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في حجم النقود والرقابة على الائتمان من خلال سعر الفائدة. وذلك بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وتقسّم السياسة النقدية إلى نوعين هما:

1. **سياسة نقدية التوسعية:** يعتمد البنك المركزي عليها عندما يكون الاقتصاد يعاني من ركود أو إنكماش اقتصادي فيسعى من خلالها إلى إحداث توسع في الكتلة النقدية المتداولة ومنه إحداث زيادة في الطلب الكلي وتوسعا في النشاط

الاقتصادي، فيقوم ب: تقليص معدل أو نسبة الاحتياطي الاجباري - تقليص معدل إعادة الخصم - دخول سوق النقد كمشتري للسندات واذونات الخزينة - تسهيل شروط الإقراض والاقتراض.

2. **سياسة النقدية انكماشية:** في حالة مرور الاقتصاد بموجات تضخمية، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية يسعى من خلالها إلى احداث انكماش في السيولة النقدية المتداولة، وذلك من خلال: رفع معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري- دخول سوق النقد كبائع للسندات واذونات الخزينة - تشديد شروط الإقراض والاقتراض للحد من قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

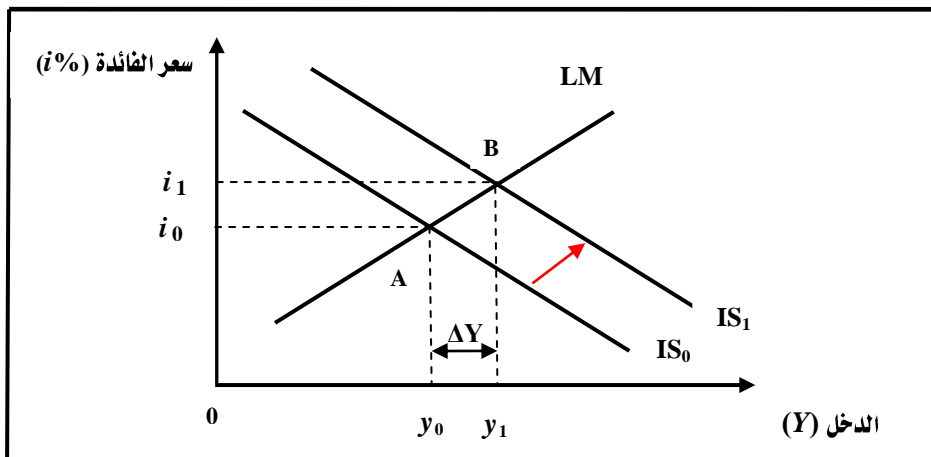
وعموماً، تعمل السياسة النقدية على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

ثالثاً: **أثر السياسة المالية على الدخل في إطار نموذج (IS - LM).**

إن **التغيرات التوسعية في متغيرات الطلب الكلي** (زيادة الطلب الكلي) لسوق السلع والخدمات تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نحو الأعلى (جهة اليمين) مؤدية إلى زيادة الدخل وارتفاع معدلات الفائدة. ويمكن تحديد أثر هذه التغيرات على مستوى الدخل الوطني (Y) وأثرها أيضاً على معدل الفائدة ( $i$ )، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

لنفرض أن التوازن كان قائماً في سوق النقود وفي سوق السلع والخدمات عند النقطة (A) المبينة بالشكل رقم (1). ولنفرض كذلك أنه ظهرت عوامل معينة أدت إلى زيادة الطلب الكلي. والتي نذكر منها **تحسن التوقعات حول الربح في قطاع الأعمال أو زيادة الإنفاق الحكومي أو ارتفاع مستوى الصادرات** نتيجة إزدهار اقتصادي في الخارج. أو زيادة التحويلات، أو **تخفيض الضرائب** وفي هذه الحالة يؤدي إزدیاد الطلب على السلع والخدمات من جراء عوامل خارجية إلى إنتقال المنحنى (IS) من وضعه الأول ( $IS_0$ ) إلى وضع جديد ( $IS_1$ )، وإنتقال وضع التوازن إلى النقطة (B). والتي عندها يكون الدخل ( $Y_1$ ) أكبر من الدخل الأول ( $Y_0$ ). وبما أن الكتلة النقدية ثابتة، فإنه حتى يعود التوازن إلى سوق النقود لابد من إرتفاع معدل الفائدة بمقدار معين من ( $i_0$ ) إلى ( $i_1$ ).

شكل رقم (1): **منحنى تغير التوازن الاقتصادي العام بزيادة الطلب الكلي.**

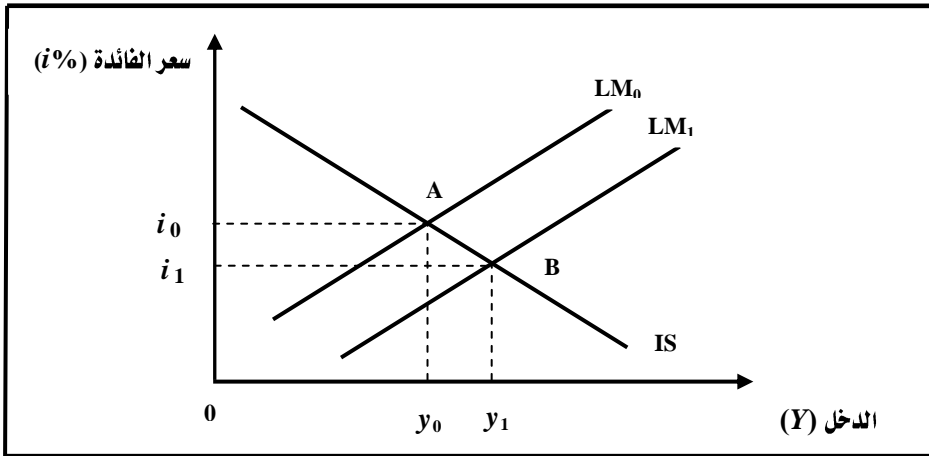


مما سبق، نستنتج أن مرونة معدل الفائدة لتغيرات الطلب كفيلاً لوحدها بإعادة التوازن دون تدخل السلطات النقدية. وإرتفاع معدل الفائدة يعمل على تخفيض الطلب على الاستثمار ويحد من حدوث زيادات كبيرة ومتلاحقة في الطلب الكلي.

رابعاً: أثر السياسة النقدية على الدخل في إطار نموذج (IS - LM).

إن زيادة المعروض النقدي من قبل السلطات النقدية من  $(M_0)$  إلى  $(M_1)$  يآثر على التوازن في سوق النقود، ويؤدي ذلك إلى إنتقال المنحنى (LM) لجهة اليمين من وضعه الأول  $(LM_0)$  إلى وضع جديد  $(LM_1)$  كما هو مبين في الشكل رقم (2).

شكل رقم (2): منحنى تغير التوازن الاقتصادي العام بزيادة عرض النقود.



وعليه، فإن زيادة عرض النقود مع ثبات مستوى الأسعار يؤدي إلى نقل وضع التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B). ونلاحظ أن الدخل  $(Y_1)$  في النقطة (B) أعلى من الدخل  $(Y_0)$  في النقطة (A). أما معدل الفائدة  $(i_1)$  في النقطة (B) فهو أقل منه  $(i_0)$  في النقطة (A).

ونشير هنا إلى أنه للانتقال إلى وضع التوازن الجديد (B) لا بد أن يكون معدل الفائدة مرناً أمام تقلبات الدخل وتقلبات الكتلة النقدية. ولهذا فإن السياسة النقدية الهادفة إلى زيادة الناتج الحقيقي عن طريق زيادة الكتلة النقدية يجب أن تترافق مع إنخفاض معدل الفائدة. ويمكن أن نضع هذه النتيجة بصيغة أخرى فنقول أن تخفيض معدل الفائدة يمكن أن يؤدي إلى نمو الناتج الحقيقي إذا ترافقت بزيادة التلة النقدية.

تمرين تطبيقي:

لنكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد بلد معين:

$$C = 2000 + 0.75Y_d \quad / \quad I = 4500 - 2000i \quad / \quad T = 4500 + 0.2Y \quad / \quad M = 3000 + 0.1Y \quad / \quad G = 1000$$

$$X = 4000 \quad / \quad TR = 6500 \quad / \quad M_p = 9000 - 500i \quad / \quad M_1 = 2000 + 0.2Y \quad / \quad M_2 = 5000 + 0.3Y \quad / \quad M_s = 21000$$

المطلوب:

I- حدد مايلي:

1/. أستخرج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) لـ Hansen ؟

2/. أستخرج معادلة التوازن في النقد (LM) لـ Hicks ؟

3/. أحسب الدخل ومعدل الفائدة التوازني، ثم مثل هذه الحالة بيانياً ؟.

4/. ما هي مستويات الاستهلاك والاستثمار المناسبة لهذا الدخل ؟.

II - إذا تبنت الحكومة سياسة نقدية وقررت زيادة العرض النقدي إلى 23500 ون.

1/. حدد مقدار الانتقال الحاصل في كل من منحنى (IS) و (LM) ؟.

2/. ما أثر الزيادة في الكتلة النقدية على الدخل التوازني ومعدلات الفائدة، ثم وضح هذه الحالة بيانياً ؟.

3/. وضح ما يمكن أن يحدث لكل من الاستهلاك والاستثمار ؟.

ج- لنحتفظ الآن بنفس معطيات الحالة الأولى، ونفترض أن الميل الحدي للاستهلاك أصبح يساوي 0.8 والميل الحدي

للواردات أصبح يساوي 0.04.

1/. في أي اتجاه ينتقل كلا من منحنى (IS) و (LM) ؟.

2/. ما هي قيمة الدخل الجديد ؟.

3/. حدد كلاً من الاستهلاك والاستثمار المناسب لمستوى الدخل ؟.

حل التمرين التطبيقي:

1/. استخراج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) Hansen ؟.

عند التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي:  $Y = C + I + G + (X - M)$

$$Y = a + b(Y - (T_0 + tY) + R_0) + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

$$Y = a + bY - bT_0 - btY + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

$$Y - bY + btY + mY = a - bT_0 + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - \mu i$$

$$Y(1 - b + bt + m) = a - bT_0 + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - \mu i$$

$$Y = 1 / (1 - b + bt + m) \cdot (a - bT_0 + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - \mu i)$$

$$IS: Y = 1 / (1 - 0.75 + 0.75(0.20) + 0.1) \cdot (2000 - 0.75(4500) + 0.75(6500) + 1000 + 4500 + 4000 - 3000 - 2000i)$$

$$IS: Y = 1 / 0.5 (10000 - 2000i)$$

$$IS: Y = 20000 - 4000i$$

وهي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات.

2/. استخراج معادلة التوازن في سوق النقود (LM) Hicks:

شرط التوازن في سوق النقود يتحقق بتساوي الطلب الكلي على النقود مع عرض النقود، أي:  $L = M$

$$L = L_P + L_e = (L_1 + L_2) + L_e = (2000 + 0.2Y + 5000 + 0.3Y) + 9000 - 500i$$

$$L = 0.5y - 500i + 16000$$

$$L = M \Rightarrow 0.5y - 500i + 16000 = 21000$$

$$0.5y = 21000 - 16000 + 500i \Rightarrow y = (500i + 5000) / 0.5 \Rightarrow y = 1000i + 10000$$

LM:  $Y = 1000i + 10000$  وهي معادلة التوازن في سوق النقود.

3./ إيجاد مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني:

يتحقق التوازن الكلي أو العام في الاقتصاد عندما يحدث التوازن في كلا السوقين معاً، أي: (IS = LM).

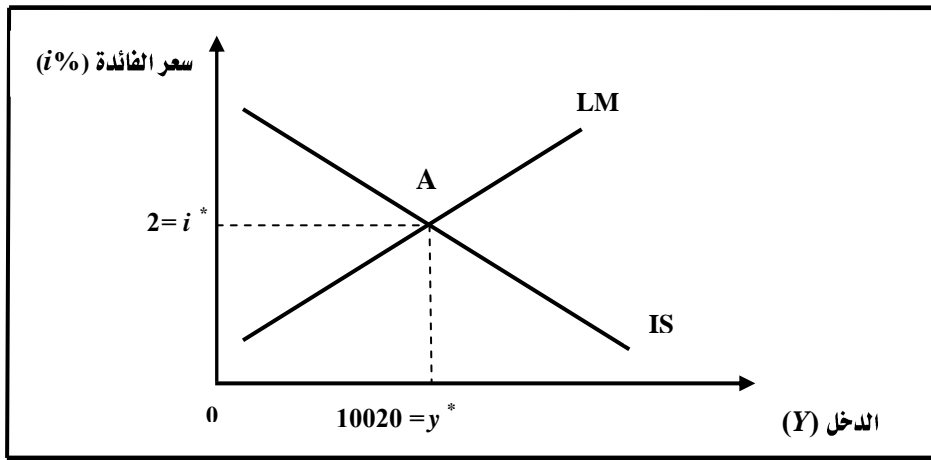
$$20000 - 4000 i = 1000 i + 10000 \Rightarrow 1000 i + 4000 i = 20000 - 10000 \Rightarrow 5000 i = 10000$$

$$\Rightarrow i = 10000 / 5000 \Rightarrow i^* = 2\% \quad \text{وهو يمثل معدل الفائدة التوازني.}$$

بالتعويض في دالة توازن سوق السلع والخدمات أو دالة توازن سوق النقود نجد الدخل التوازني لهذا الاقتصاد كمايلي:

$$Y^* = 1000 (0.02) + 10000 \Rightarrow Y^* = 10020$$

- التمثيل البياني:



4./ إيجاد مستوى الاستهلاك والاستثمار عند الدخل التوازني:

$$T = 4500 + 0.2Y = 4500 + 0.2 (10020) = 6504 \quad \text{ون}$$

- حصيللة الضريبة (T):

$$Y_d = Y - T + R = 10020 - 6504 + 6500 = 10016 \quad \text{ون}$$

- الدخل المتاح ( $Y_d$ ):

$$C = 2000 + 0.75Y_d = 2000 + 0.75 (10016) = 9512 \quad \text{ون}$$

- مستوى الاستهلاك (C):

$$I = 4500 - 2000 i = 4500 - 2000 (0.02) = 4540 \quad \text{ون}$$

- مستوى الاستثمار (I):

ب- يفترض أن العرض النقدي قد ارتفع إلى 23500 ون.

1./ تحديد مقدار الانتقال الحاصل في كل من منحنى (IS) و (LM).

عند زيادة العرض النقدي فإن منحنى (IS) لا يتغير لأن زيادة العرض النقدي يؤثر على منحنى (LM). وبالتالي يتجه هذا

$$\Delta Y = ke \Delta M \quad / \quad ke = 1 / 0.5$$

الأخير نحو الأعلى إلى اليمين. ومقدار الانتقال هو:

$$\Delta Y = 1 / 0.5 \Delta M = 1/0.5 (23500 - 21000) = 1/0.5 (2500) = 5000 \quad \text{ون}$$

2./ أثر الزيادة في الكتلة النقدية على الدخل التوازني ومعدل الفائدة.

- حساب الدخل التوازني ومعدل الفائدة الجديدة.

شرط التوازن الكلي أو العام: (IS = LM).

$$IS: Y = 20000 - 4000 i$$

$$LM: Y = 1000 i + 10000 + ke \Delta M = 1000 i + 10000 + 5000 = 1000 i + 15000$$

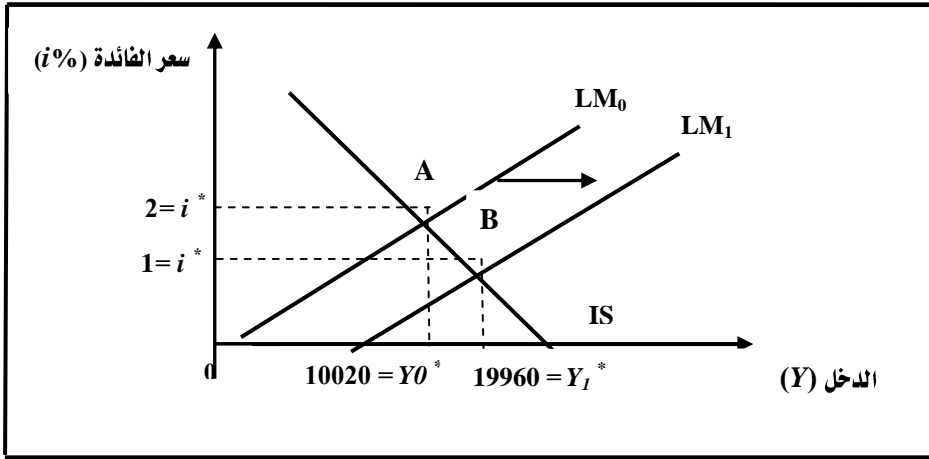
$$IS = LM \Rightarrow 1000 i + 15000 = 20000 - 4000 i \Rightarrow 5000 i - 5000 = 0 \Rightarrow i^* = 1\%$$

بالتعويض في دالة توازن سوق السلع والخدمات أو دالة توازن سوق النقود نجد الدخل التوازني لهذا الاقتصاد كمايلي:

$$Y^* = 20000 - 4000 (0.01) \Rightarrow Y^* = 19960 \text{ ون}$$

أي أن الدخل التوازني إرتفع من 10020 ون في الحالة الأصلية إلى 19960 ون في الحالة الجديدة عندما إرتفع عرض النقود، أما سعر الفائدة التوازني الجديد فقد إنخفض من 2% إلى 1%.

- التمثيل البياني:



3/. وضعية مستوى الاستهلاك والاستثمار عند الدخل التوازني الجديد:

يرتفع كل من الاستهلاك والاستثمار نتيجة لإرتفاع الدخل وانخفاض معدل الفائدة على اعتبار أن العلاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، والعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار.

ج- نحتفظ بنفس معطيات الحالة الأولى، وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك ( $b=0.8$ ) والميل الحدي للواردات ( $m=0.04$ ).

1/. إتجاه انتقال كل من منحنى (IS) و (LM).

$$k_e = 1 / (1 - b + bt + m) = 1 / (1 - 0.8 + 0.8 (0.2) + 0.04) = 1 / 0.4 = 2.5 \Rightarrow k_e = 2.5$$

يتزاح منحنى (IS) نحو الأعلى إلى اليمين، بينما لا يتأثر منحنى (LM) لأن التغير يحدث على الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للواردات، وهي تغيرات متعلقة بسوق السلع والخدمات.

2/. حساب قيمة الدخل التوازني الجديد.

شرط التوازن الكلي أو العام: (IS = LM).

$$IS: Y = 1 / 0.4 (10000 - 2000 i) = 25000 - 5000 i$$

$$LM: Y = 1000 i + 10000$$

$$IS = LM \Rightarrow 25000 - 5000 i = 1000 i + 10000 \Rightarrow 6000 i = 15000$$

$$\Rightarrow i^* = 2.5 \%$$

بالتعويض في دالة توازن سوق السلع والخدمات أو دالة توازن سوق النقود نجد الدخل التوازني لهذا الاقتصاد كمايلي:

$$Y^* = 25000 - 5000 (0.025) \Rightarrow Y^* = 24875 \text{ ون}$$

3/. إيجاد مستوى الاستهلاك والاستثمار المناسب لمستوى الدخل:

$$T = 4500 + 0.2Y = 4500 + 0.2 (24875) = 9475 \text{ ون}$$

- حصيلة الضريبة (T):

$$Y_d = Y - T + R = 24875 - 9475 + 6500 = 21900 \text{ ون}$$

- الدخل المتاح ( $Y_d$ ):

$$C = 2000 + 0.75Y_d = 2000 + 0.75 (21900) = 18425 \text{ ون}$$

- مستوى الاستهلاك (C):

$$I = 4500 - 2000 i = 4500 - 2000 (0.025) = 4450 \text{ ون}$$

- مستوى الاستثمار (I):